

نظام موظفي الإدارات العامة

نصوص عامة

ظهر شريف رقم 1.16.109 صادر في 16 من ذي القعدة 1437 (20 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 71.14 المغير والمتمم بموجب القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجب نظام المعاشات المدنية.

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 42 و 50 و 132 منه :

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الدستوري رقم 1015.16 بتاريخ 15 من ذي القعدة 1437 (19 أغسطس 2016) الذي صرح بمقتضاه: «بأن مسطرة إقرار القانون رقم 71.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجب نظام المعاشات المدنية، والقانون رقم 72.14 المحددة بموجب السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفين والمستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية، والقانون رقم 96.15 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد ليس فيها ما يخالف الدستور».

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهرنا الشريف هذا، القانون رقم 71.14 المغير والمتمم بموجب القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجب نظام المعاشات المدنية، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بتطوان في 16 من ذي القعدة 1437 (20 أغسطس 2016).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.

*

* *

قانون رقم 71.14

يغير ويتم القانون رقم 011.71

بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971)

المحدث بموجب نظام المعاشات المدنية

المادة الأولى

تغير وتتمم، على النحو التالي، أحكام الفصول 4 و 12 و 13 و 16 و 17 و 19 و 2-24 و 3-24 و 37 (الفقرة الثانية) و 44 من القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجب نظام المعاشات المدنية، كما تم تغييره وتتميمه :

«الفصل 4. - يكتسب الحق إلى المعاش :

1- « وفق الشروط المحددة في الفصل 5 بعده :

«- فيما يتعلق بالموظفين والمستخدمين الذكور الذين قضوا «في الخدمة الفعلية مدة لا تقل عن أربعة وعشرين (24) سنة :

«- فيما يتعلق بالموظفات والمستخدمات اللواتي قضين في «الخدمة الفعلية مدة لا تقل عن ثماني عشرة (18) سنة.

«2- من غير تقييد»

(الباقى لا تغيير فيه.)

«الفصل 12. - يحدد مبلغ معاش التقاعد بضرب عدد سنوات مدة «الخدمة المعتمدة لتصفيته في :

« - 2,5 % من الأجر المرجعي المحدد في الفصل 12 المكرر مرتين «أذناه، بالنسبة لمدة الخدمة المنجزة قبل فاتح يناير 2017 :

« - 2 % من الأجر المرجعي المذكور بالنسبة لمدة الخدمة المنجزة «ابتداء من فاتح يناير 2017.

«وقبما يخص المعاشات الممنوحة تطبيقا لأحكام البند 1 من «الفصل 4 أعلاه، فإن مبلغ المعاش يحدد بضرب عدد سنوات مدة «الخدمة المعتمدة لتصفيته في :

« - 2 % من الأجر المرجعي بالنسبة لمدة الخدمة المنجزة قبل «فاتح يناير 2017 :

« - 1,5 % من الأجر المرجعي بالنسبة لمدة الخدمة المنجزة ابتداء من «فاتح يناير 2017.

«الفصل 17. - يجري على كل مرتب في تصفية حسابه.
«مع مراعاة مقتضيات الفصل 24-3 أدناه، يمنح معاش التقاعد،
«الذي تم اكتساب الحق في الحصول عليه، على أساس عدد سنوات
«الخدمة الفعلية القابلة للتصفية التي تم تحصيل مجموع الاقتطاعات
«والمساهمات برسمها.

«وفي حالة عدم تحصيل الاقتطاعات والمساهمات المستحقة برسم
«ما تبقى من سنوات الخدمة الفعلية، فإنه لا تتم إعادة تصفية المعاش
«المذكور إلا بعد تحصيل مجموع هذه الاقتطاعات والمساهمات.

«لا تخضع الخدمات المنجزة في وضعية الجندية لأي اقتطاع.»

«الفصل 19. - تقتطع، برسم المعاش المنصوص عليه في الفصل 2
«من هذا القانون، نسبة 14% من عناصر الأجرة المنصوص عليها
«في الفصل 11 أعلاه، التي يستحقها الموظفون والمستخدمون الموجودون
«في وضعية إلحاق، برسم الإطار والدرجة والسلم والترتبة التي ينتمون
«إليها في سلكهم الأصلي، وذلك وفق الشروط المحددة في الفصول 16
«و17 و18 أعلاه.»

«الفصل 24-2. - تدفع الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات
«العمومية المعنية إلى الصندوق المغربي للتقاعد المساهمات التالية:

«1 - مساهمات في معاشات التقاعد المستحقة لموظفيها
«ومستخدميها فيما يتعلق بالخدمات الصحيحة والخدمات المصححة.
«وتحدد نسبة المساهمات المذكورة في 14% من عناصر الأجرة
«المنصوص عليها في الفصل 11 أعلاه.

«وتتحمل الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية

(الباقى لا تغيير فيه.)

«الفصل 24-3. - تكون المساهمات في معاشات الموظفين
«والمستخدمين الموجودين في وضعية إلحاق على عاتق الإدارة أو الهيئة
«الملحقين لديها.

«وتكون هذه الإدارة أو الهيئة مدينة للصندوق المغربي للتقاعد
«بالمبالغ المقتطعة برسم المعاش من أجرة الموظف أو المستخدم الملحق
«بها، كما تعتبر مسؤولة عن الوفاء بهذه المبالغ وبالمساهمات المنصوص
«عليها في الفصل 24-2 أعلاه.

«إذا تم الإلحاق لدى جهة أخرى، غير إدارات الدولة والجماعات
«الترابية والمؤسسات العمومية، فلا يمكن تصفية معاش التقاعد
«إلا إذا تم تسديد جميع الاقتطاعات والمساهمات المستحقة من لدن
«هذه الجهة، أو من قبل المعني بالأمر.»

«غير أن تصفية معاش الموظفين والمستخدمين الذين قضوا
«ما لا يقل عن إحدى وأربعين (41) سنة من الخدمة المنجزة والمعتمدة
«للتصفية، تتم وفق أحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل.

«لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يزيد

(الباقى لا تغيير فيه.)

«الفصل 13. - لا يجوز أن تكون للتصفية:

(أ)

(ب)

«لا يجوز أن يقل مبلغ الحد الأدنى للمعاش عن ألف وخمسمائة
«(1500) درهم في الشهر ابتداء من فاتح يناير 2018.

«ويشترط للاستفادة من الحد الأدنى للمعاش المذكور:

«- أن تبلغ مدة الخدمة الفعلية الصحيحة أو الممكن تصحيحها
«عشر (10) سنوات على الأقل. غير أن هذا الشرط لا يطبق في
«حالة وفاة منخرط يوجد في وضعية مزاولة النشاط:

«- ألا يجمع بين هذا المعاش وأي معاش آخر من معاشات التقاعد
«المخولة من لدن نظام من أنظمة الاحتياط الاجتماعي المشار إليها
«في المادة الثانية من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.29
«الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المتعلق
«بالتنسيق بين أنظمة الاحتياط الاجتماعي.

«وإذا حصل هذا الجمع، وكان مجموع مبالغ المعاشات المستفاد منها
«يقبل عن الحد الأدنى للمعاش، تمنح زيادة في مبلغ المعاش المخول
«برسم نظام المعاشات المدنية، تحدد حسب الصيغة التالية:

«(مبلغ الحد الأدنى للمعاش - مجموع مبالغ المعاشات المستفاد
«منها) X (مبلغ المعاش الممنوح برسم نظام المعاشات المدنية ÷ مجموع
«مبالغ المعاشات المستفاد منها).

«غير أن مبلغ الحد الأدنى للمعاش يحدد في ألف (1.000) درهم
«إذا كانت مدة الخدمة الفعلية الصحيحة أو الممكن تصحيحها تتراوح
«ما بين خمس سنوات وأقل من عشر سنوات.»

«الفصل 16. - تقتطع، برسم المعاش المنصوص عليه في الفصل 2
«من هذا القانون، نسبة 14% من عناصر الأجرة المنصوص عليها
«في الفصل 11 أعلاه، التي يتقاضاها الموظفون والمستخدمون المرسمون
«والمتمرنون برسم الإطار والدرجة والسلم والترتبة التي ينتمون إليها.»

«ويحدد الأجر المرجعي بالنسبة للموظفين والمستخدمين الذين يحذفون من الأسلاك خلال سنة 2016 في عناصر آخر أجره خضعت للاقتطاع من أجل المعاش.

«استثناء من الأحكام السابقة، يحدد بصفة انتقالية، الأجر المرجعي الذي يحتسب على أساسه معاش تقاعد الأساتذة الباحثين والموظفين الخاضعين للنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، الذين تم تمديد حد سنهم إلى غاية متم السنة الجامعية أو الدراسية بقرار للسلطة التي لها صلاحية التعيين، في:

«عناصر آخر أجره خضعت للاقتطاع من أجل المعاش بالنسبة للأشخاص الذين تم اتخاذ قرار تمديد حد سنهم إلى غاية متم السنة الجامعية أو الدراسية، وذلك قبل فاتح يناير 2017:

«متوسط عناصر الأجرة المشار إليها في الفصل 11 أعلاه، التي خضعت للاقتطاع من أجل المعاش برسم:

«الرابعة والعشرين (24) شهرا السابقة لتاريخ الحذف من الأسلاك بالنسبة للأشخاص الذين بلغوا ما بين فاتح يناير و 31 ديسمبر 2017 حد سن الإحالة على التقاعد قبل التمديد المذكور أعلاه:

«الثماني والأربعين (48) شهرا السابقة لتاريخ الحذف من الأسلاك بالنسبة للأشخاص الذين بلغوا ما بين فاتح يناير و 31 ديسمبر 2018 حد سن الإحالة على التقاعد قبل التمديد المذكور أعلاه:

«الاثنتين والسبعين (72) شهرا السابقة لتاريخ الحذف من الأسلاك بالنسبة للأشخاص الذين بلغوا ما بين فاتح يناير و 31 ديسمبر 2019 حد سن الإحالة على التقاعد قبل التمديد المذكور أعلاه.

«وعند عدم إتمام المدة المشار إليها أعلاه، حسب الحالة، يعتمد كأجر مرجعي لاحتساب معاش التقاعد متوسط عناصر الأجرة المشار إليها في الفصل 11 أعلاه، التي خضعت للاقتطاع من أجل المعاش برسم مدة الخدمة المنجزة فعليا إلى غاية تاريخ الحذف من الأسلاك.»

المادة الثالثة

يحدد، بصفة انتقالية، المبلغ المنصوص عليه في الفقرة الثانية من الفصل 13 من القانون السالف الذكر رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971)، كما تم تغييره وتتميمه في:

«الفصل 37 (الفقرة الثانية). - ويؤجل استحقاق الزوج للمعاش الأيل إليه من زوجته المتوفاة إلى فاتح الشهر الذي يلي تاريخ بلوغه حد سن إحالة الموظفين والمستخدمين على التقاعد، المنصوص عليه في التشريع المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية.

«بيد أنه إذا ثبت

(الباقى لا تغيير فيه.)

«الفصل 44. - مع مراعاة أحكام الفصل 47 أدناه، تستحق المعاشات المنصوص عليها في هذا القانون ابتداء من:

1-

2-

3-

4- فاتح الشهر الذي يلي تاريخ بلوغ الزوج حد سن إحالة الموظفين والمستخدمين على التقاعد، المنصوص عليه في التشريع المشار إليه في الفقرة الثانية من الفصل 37 أعلاه، أو فاتح الشهر الذي يلي تاريخ ثبوت إصابته

(الباقى لا تغيير فيه.)

المادة الثانية

يتم القانون السالف الذكر رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) بالفصل 12 المكرر مرتين التالي:

«الفصل 12 المكرر مرتين. - يحدد الأجر المرجعي، الذي يحتسب على أساسه معاش التقاعد، في متوسط عناصر الأجرة المشار إليها في الفصل 11 أعلاه، التي خضعت للاقتطاع من أجل المعاش برسم الستة والتسعين (96) شهرا الأخيرة من الخدمة الفعلية المنجزة إلى غاية تاريخ الحذف من الأسلاك.

«غير أن المدة المذكورة تحدد في:

«أربعة وعشرين (24) شهرا بالنسبة للموظفين والمستخدمين الذين يحذفون من الأسلاك خلال سنة 2017:

«ثمانية وأربعين (48) شهرا بالنسبة للموظفين والمستخدمين الذين يحذفون من الأسلاك خلال سنة 2018:

«اثنتين وسبعين (72) شهرا بالنسبة للموظفين والمستخدمين الذين يحذفون من الأسلاك خلال سنة 2019.

رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية، والقانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية، والقانون رقم 96.15 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد ليس فيها ما يخالف الدستور» ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بتطوان في 16 من ذي القعدة 1437 (20 أغسطس 2016).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.

*

* *

قانون رقم 72.14

المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية

المادة الأولى

تحدد سن إحالة الموظفين والمستخدمين المنخرطين في نظام المعاشات المدنية على التقاعد في ثلاث وستين (63) سنة.

غير أن هذه السن تحدد في :

- ستين (60) سنة بالنسبة للمزدادين قبل سنة 1957؛

- ستين (60) سنة وستة (6) أشهر بالنسبة للمزدادين سنة 1957؛

- واحد وستين (61) سنة بالنسبة للمزدادين سنة 1958 ؛

- واحد وستين (61) سنة وستة (6) أشهر بالنسبة للمزدادين سنة 1959 ؛

- اثنين وستين (62) سنة بالنسبة للمزدادين سنة 1960 ؛

- اثنين وستين (62) سنة وستة (6) أشهر بالنسبة للمزدادين سنة 1961.

وتحدد سن الإحالة إلى التقاعد في خمسة وستين (65) سنة

بالنسبة للأساتذة الباحثين وللموظفين والمستخدمين المعيّنين سفراء.

- ألف ومائتي (1200) درهم في الشهر ابتداء من فاتح الشهر الموالي لتاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية إلى غاية 31 ديسمبر 2016 ؛

- ألف وثلاثمائة وخمسين (1350) درهما في الشهر ابتداء من فاتح يناير 2017 إلى غاية 31 ديسمبر 2017.

المادة الرابعة

تحدد، بصفة انتقالية، النسبة المنصوص عليها في الفصول 16 و 19 و 24-2 من القانون السالف الذكر رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971)، كما تم تغييره وتتميمه في :

- 11 % بالنسبة للفترة الممتدة ما بين فاتح الشهر الموالي لتاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية و 31 ديسمبر 2016؛

- 12 % بالنسبة للفترة الممتدة ما بين فاتح يناير 2017 و 31 ديسمبر 2017؛

- 13 % بالنسبة للفترة الممتدة ما بين فاتح يناير 2018 و 31 ديسمبر 2018.

المادة الخامسة

تحل عبارة «الجماعات الترابية» محل عبارة «الجماعات المحلية» وعبارة «المؤسسات العمومية» محل عبارة «المؤسسات العامة» وعبارة «معاش التقاعد» محل عبارة «راتب التقاعد»، الواردة في القانون السالف الذكر رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971).

المادة السادسة

تنسخ أحكام الفصل 10 من القانون السالف الذكر رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971).

ظهير الشريف رقم 1.16.110 صادر في 16 من ذي القعدة 1437 (20 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية.

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 42 و 50 و 132 منه ؛

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الدستوري رقم 1015.16 بتاريخ

15 من ذي القعدة 1437 (19 أغسطس 2016) الذي صرح بمقتضاه :

«بأن مسطرة إقرار القانون رقم 71.14 بتغيير وتتميم القانون

ظهير شريف رقم 1.16.112 صادر في 16 من ذي القعدة 1437 (20 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 96.15 المغير والمتمم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد.

الحمد لله وحده.

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصول 42 و 50 و 132 منه :

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الدستوري رقم 1015.16 بتاريخ 15 من ذي القعدة 1437 (19 أغسطس 2016) الذي صرح بمقتضاه: «بأن مسطرة إقرار القانون رقم 71.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية، والقانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية، والقانون رقم 96.15 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد ليس فيها ما يخالف الدستور» ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 96.15 المغير والمتمم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بتطوان في 16 من ذي القعدة 1437 (20 أغسطس 2016).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.

*

* *

وإذا انتهت مهام السفير أو تم إنهاؤها، حسب الحالة، قبل بلوغه السن المذكورة، فإن التاريخ المعتبر من أجل إحالته إلى التقاعد هو تاريخ انتهاء المهام أو إنهاؤها في حالة تجاوزه سن ثلاث وستين (63) سنة، دون الإخلال بأحكام الفقرة الموالية.

يمكن تمديد حد السن المشار إليه في الفقرات السابقة :

1 - لمدة أقصاها سنتان (2) قابلة للتجديد مرتين بالنسبة للأساتذة الباحثين ومرة واحدة بالنسبة لباقي الموظفين والمستخدمين، وذلك بقرار لرئيس الحكومة يتخذ باقتراح من السلطة التي لها صلاحية التعيين بموافقة المعنيين بالأمر، وذلك إذا اقتضت حاجة المصلحة ذلك :

2 - بظهير شريف بالنسبة للموظفين والمستخدمين المعيّنين سفراء.

كما يمكن في جميع الحالات المشار إليها في الفقرات السابقة وفي البند 1 من الفصل 4 من القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية، كما تم تغييره وتتميمه، تمديد حد سن الإحالة على التقاعد بالنسبة للأساتذة الباحثين والموظفين الخاضعين للنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية إلى غاية متم السنة الجامعية أو الدراسية بقرار للسلطة التي لها صلاحية التعيين.

المادة الثانية

لا يمكن أن يحتج على إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، فيما يتعلق بتحديد سن الموظفين والمستخدمين العاملين بها، ولا على الصندوق المغربي للتقاعد فيما يخص سن من تؤول إليهم حقوق الموظفين والمستخدمين المذكورين، بالنسبة للمعاشات التي يستحقونها، إلا برسوم الولادة أو الوثائق التي تقوم مقامها، المدلى بها، حسب الحالة، عند التوظيف أو عند ازدياد الأولاد، والمحتفظ بها في الملفات الإدارية أو ملفات الانخراط في نظام المعاشات المدنية، أو المدلى بها لأول مرة لدى الجهات المذكورة بالنسبة لذوي الحقوق، وذلك خلافا لجميع الأحكام التشريعية والتنظيمية المناهية لذلك.

يعتبر 31 ديسمبر من السنة يوم وشهر ازدياد الموظفين والمستخدمين وذوي حقوقهم الذين يكون يوم وشهر ازديادهم غير محدد في رسوم الولادة أو الوثائق التي تقوم مقامها، المدلى بها طبقا للفقرة السابقة.

المادة الثالثة

ينسخ القانون رقم 012.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية.

المادة الثانية

يحدد، بصفة انتقالية، المبلغ المنصوص عليه في الفقرة الأولى من الفصل 35 مكرر من الظهير الشريف بمثابة قانون السالف الذكر رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977)، كما تم تغييره وتتميمه، في :

- ألف ومائتي (1200) درهم في الشهر ابتداء من فاتح الشهر الموالي لتاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية إلى غاية 31 ديسمبر 2016؛

- ألف وثلاثمائة وخمسين (1350) درهما في الشهر ابتداء من فاتح يناير 2017 إلى غاية 31 ديسمبر 2017.

نصوص خاصة

إدارة الدفاع الوطني

ظهير شريف رقم 1.16.111 صادر في 15 من ذي القعدة 1437 (19 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 95.15 المغير والمتمم بموجبه القانون رقم 013.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية.

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 95.15 المغير والمتمم بموجبه القانون رقم 013.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بتطوان في 15 من ذي القعدة 1437 (19 أغسطس 2016).

وقعه بالعطف :

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.

*

* *

قانون رقم 96.15

يغير ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد

المادة الأولى

تغير ويتمم، على النحو التالي، أحكام الفصل 35 مكرر من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد :

«الفصل 35 مكرر. - على الرغم من جميع المقتضيات القانونية المنافية، يحدد المبلغ الأدنى لمعاشات التقاعد أو الزمانة الممنوح من طرف النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، المستحق للمنخرط أو الممكن الاستفادة منه عند وفاته، في ألف وخمسمائة (1500) درهم «في الشهر ابتداء من فاتح يناير 2018.

«ويشترط للاستفادة من الحد الأدنى للمعاش المذكور :

« - أن تبلغ مدة الخدمة الفعلية الصحيحة أو الممكن تصحيحها «عشر» (10) سنوات على الأقل. غير أن هذا الشرط لا يطبق في «حالة وفاة منخرط يوجد في وضعية مزاوله النشاط؛

« - ألا يجمع بين هذا المعاش وأي معاش آخر من معاشات التقاعد «المخولة من لدن نظام من أنظمة الاحتياط الاجتماعي المشار إليها في المادة الثانية من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.29 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 «(10 سبتمبر 1993) المتعلق بالتنسيق بين أنظمة الاحتياط الاجتماعي.

«وإذا حصل هذا الجمع، وكان مجموع مبالغ المعاشات المستفاد منها «يقبل عن الحد الأدنى للمعاش، تمنح زيادة في مبلغ المعاش المخول «من لدن النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، تحدد حسب «الصيغة التالية :

«(مبلغ الحد الأدنى للمعاش - مجموع مبالغ المعاشات «المستفاد منها) X (مبلغ المعاش الممنوح من لدن النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد ÷ مجموع مبالغ المعاشات المستفاد منها).

«غير أن مبلغ الحد الأدنى للمعاش يحدد في ألف (1000) درهم إذا «كانت مدة الخدمة الفعلية الصحيحة أو الممكن تصحيحها تتراوح «ما بين خمس (5) سنوات وأقل من عشر (10) سنوات.»

«وإذا حصل هذا الجمع، وكان مجموع مبالغ المعاشات المستفاد منها يقل عن الحد الأدنى للمعاش، تمنح زيادة في مبلغ المعاش المخول برسم نظام المعاشات العسكرية، تحدد حسب الصيغة التالية:

«(مبلغ الحد الأدنى للمعاش - مجموع مبالغ المعاشات المستفاد منها) X (مبلغ المعاش الممنوح برسم نظام المعاشات العسكرية ÷ مجموع مبالغ المعاشات المستفاد منها).

«غير أن مبلغ الحد الأدنى للمعاش يحدد في ألف (1000) درهم إذا كانت مدة الخدمة الفعلية الصحيحة أو الممكن تصحيحها تتراوح ما بين خمس (5) سنوات وأقل من عشر (10) سنوات مع مراعاة أحكام البند 1 من الفقرة الرابعة من هذه المادة.»

المادة الثانية

يحدد، بصفة انتقالية، المبلغ المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من الفصل 15 من القانون السالف الذكر رقم 013.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971)، كما تم تغييره وتتميمه، في:

- ألف ومائتي (1200) درهم في الشهر ابتداء من فاتح الشهر الموالي لتاريخ نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية إلى غاية 31 ديسمبر 2016:

- ألف وثلاثمائة وخمسين (1350) درهما في الشهر ابتداء من فاتح يناير 2017 إلى غاية 31 ديسمبر 2017.

قانون رقم 95.15
يغير ويتم القانون رقم 013.71
الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971)
المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية

المادة الأولى

تغير وتتم، على النحو التالي، أحكام الفصل 15 من القانون رقم 013.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية، كما تم تغييره وتتميمه:

«الفصل 15 - لا يجوز أن تكون..... للتصفية:

.....(أ)

.....(ب)

«وفيما يخص.....نفس سلم الأجور.

«لا يجوز أن يقل مبلغ الحد الأدنى للمعاش عن ألف وخمسمائة (1500) درهم في الشهر ابتداء من فاتح يناير 2018.

«ويشترط للاستفادة من الحد الأدنى للمعاش المذكور:

«1 - أن تبلغ مدة الخدمة الفعلية الصحيحة أو الممكن تصحيحها عشر (10) سنوات على الأقل. وتخفض هذه المدة إلى خمس (5) سنوات بالنسبة للمنخرطين الذين تم حذفهم من الأسلاك، بناء على اقتراح لجنة الإعفاء، بسبب إصابتهم بعجز منسوب للعمل، طبقا للتشريع الجاري به العمل.

«غير أن شرط المدة لا يطبق في حالة وفاة المنخرط في وضعية «مزاولة النشاط»:

«2 - ألا يجمع بين هذا المعاش وأي معاش آخر من معاشات التقاعد المخولة من لدن نظام من أنظمة الاحتياط الاجتماعي المشار إليها في المادة الثانية من الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.29 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المتعلق بالتنسيق بين أنظمة الاحتياط الاجتماعي.